

مجالات عمله في مدن الساحل الفلسطيني بعد قيام الكيان الصهيوني . اما في قطاع غزة ، فقد كان الوضع اقسى وامر ، حيث استقبل القطاع اكثر من ضعف عدد سكانه الاصليين ، فبلغت نسبة اللاجئين الى سكانه الاصليين ٢٢٢٪ . هذا في حين كان ٢٠ ٪ فقط من السكان الاصليين في القطاع يعملون في زراعة مساحة القطاع ، بينما كان هناك حوالي ٨٠٪ من سكان القطاع يزرعون الاراضي الواقعة ضمن الاراضي المحتلة او بمهن تعتمد على انتاج الاراضي التي احتلت عام ١٩٤٨ . ولذلك وضع سكان القطاع في السنوات التي اعقبت عام ١٩٤٨ لم يكن بأفضل من وضع اللاجئين «٨» ويذكر محمد علي خلوصي في كتابه « التنمية الاقتصادية في غزة (فلسطين) ١٩٤٨ - ١٩٦٠ ص ٦٥ » ، ان كشف طالبي الاعانات من السكان الاصليين بلغ ٧٠ر٠٠٠ في العام ١٩٤٩ ، ولم ينخفض هذا الرقم الى ٣٥ر٠٠٠ الا في العام ١٩٦٠ .

لقد نجم عن هذا الوضع ازدياد العاطلين عن العمل ، وانخفاض نسبة الاجور ، وهجرة اعداد كبيرة من القوى العاملة للعمل في اقطار البترول العربية (٩) مما ادى الى احداث خلل كبيرة في البنية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمع العربي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ - سياسات الاحاق السياسي العربية

حال الحاق الضفة الغربية الى النظام الهاشمي ، ووضع قطاع غزة تحت الادارة المصرية ، دون تمكن الشعب الفلسطيني من اعادة بناء وحدته السياسية وبنائه الاقتصادي الاجتماعي على ارض وطنه . ولو قام نظام وطني ديمقراطي على ما تبقى غير محتل من الارض الفلسطينية ، لكان بالامكان ايجاد حلول ثورية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضه وتفتيت بنيته الاقتصادية - الاجتماعية ، وذلك باتباع سياسة تنمية اقتصادية مكثفة لاستيعاب القوى البشرية العاملة من الشعب الفلسطيني على ارضها . لقد عمل النظام الهاشمي على تكريس عملية التفتيت هذه ، فشرع القوانين التي تمنع قيام مؤسسات اقتصادية كبيرة في الضفة الغربية ، وحرمها من مشاريع التطوير الزراعي، واتبع سياسة تقوم على تهجير اكبـر عدد ممكن من القوى البشرية العاملة الى خارج الضفة الغربية ، وذلك خدمة للسياسات الصهيونية والاسبريالية في العمل على تبيد الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتذويب الشعب الفلسطيني في الكيانات العربية . وفي قطاع غزة ، لم تقم الادارة المصرية باية مشاريع اقتصادية انتاجية ذات قيمة لتخفيف عبء البطالة الكبيرة التي كانت متفشية بين سكان القطاع مما زاد من هجرة القوى البشرية العاملة